

## تنبيه الجرائد السورية

### الى الاعتبار بتاريخ الجرائد المصرية<sup>٥</sup>

اذا كانت تربية الاطفال فنا من ادق الفنون وهو ما يبلغ درجة الكمال على  
هياة العلماء والفلاسفة به فاذا تقول في تربية الام ؟

يوجد الوف كثيرة من المريات والمربين في كل امة من الامم المتعددة ولكن  
الذين يربون الامم قليلون في كل امة وكل زمان

ان للامم اطوارا كما ان للأفراد اطوارا، ولا يحتاج المربي للأفراد في طور من  
اطوارهم الى العلم الواسع والخبرة الدقيقة والصاية العظيمة كطور الانتقال من المراهقة  
الى البلوغ او من التقليد والالزام الى الرشد والاستقلال، وان المربي للامم يكون عند  
انتقالها من حكم الاستبداد والعبودية الى حكم الشورى والحرية اخرج من مربي  
الأفراد الى العلم والخبرة والبصيرة والحكمة

ان خطباء الامم والقائمين على تربيتها بالارشاد والتعليم وانتقاد الحاكمين والعاملين  
هم اصحاب الجرائد، وقد كانت الجرائد العثمانية في مازق لا نستطيع فيه حرا كما  
فخرجت الى مجال فسيح وميدان واسع، ولكن الجولان في هذا المجال والجري في هذا  
الميدان لا ينبغي الا للفرسان المهرة، فان الأرض على رحبها غير ممهدة، والطرق على  
سعتها غير مبيدة، فقام من يريد الجولان عواثير يخشى عليه من الترددي فيها، وحقبات  
يصعب اقتحامها، واعلام مشبهة لا يؤمن الضلال بينها

فنون الكلام في الجرائد كثيرة، والانتقاد ادقها مسلكا واصعبها مركبا وأشدّها على  
النفوس وقها واكثرها ضرا وفتنا، فن وظائف الجرائد قدده الحكم والاحكام، وقد  
العمل والأعمال، وقد العلماء وكتب العلوم، فلا شيء الا وهو معرض لتقديم، فان احسن  
كتابتها التقه كانوا خير العون على الاصلاح، وان اسوأ كانوا من عوامل الفساد

(٥) نشرناها اولاً في جريدة «ابابيل» المصرية وقتها خراج جريدة الأقطاب المصرية

والافساد ، لا سيما في مثل الطور الذي دخلت فيه الامة العثمانية الآن لا يعرف أحد كنه تأثير الجرائد في مثل هذا الطور كما يعرفه أهل البصيرة الذين خبروا بأنفسهم أمة كان الاستبداد يسومها سوء العذاب ، فانتقلت الى الحرية فجأة ووجد فيها جرائد كثيرة مرخية العنان مطلقة من القيود ورأوا باعينهم ما كان لها من التأثير في تلك الامة . وان هذا الوصف ليصدق على بعض العثمانيين الذين اقاموا في القطر المصري زمنا طويلا موجّهين عنايتهم الى اكتناه احواله الاجتماعية فاذا اشتغل هؤلاء بالصحافة العثمانية رجونا ان يفيدوا الامة جميعا

لقد نفعت الجرائد في مصر كثيرا واضرت كثيرا ، واذ كر على سبيل العبرة للجرائد السورية مثلا من نفعها ومثالا من ضررها :

ان للجرائد المصرية احسن الاثر في النهضة العلمية في القطر المصري حيث صار الموسرون يتبارون في دفع الوف من الجنيهات لانشاء المدارس ، ويقفون عليها وعلى الجمعيات التي تقوم بادارتها الاراضي الواسعة ذات الربيع العظيم ، وقد كانت اشترك الجمعية الخيرية الاسلامية لا يخرج من كيس الفقي الكبير منهم الا تكديبا بمطالبات كثيرة ، وما ذلك الا جنبها ان او اربعة جنيها في العام ا

لم يكن الحث على انشاء المدارس والدعوة الى التربية والتعليم غرضا خاصا بل يريده من تلك الجرائد ، ومذهبا ملتزما تدعو اليه وتجعله مدارا لنهضة الامة وسعادتها الا مجلة المنار التي صرح في قائمته العدد الاول منها بهذه الكلمة : « وغرضها الاول الحث على تربية البنات والبنين » ثم كنا نستطرد من كل موضوع يكتب فيها الى الحث على التربية والتعليم ولا أريد بهذا الاستثناء ان انبط بالمنار ما ذكرت من النهضة العلمية فادعي انه هو روحها الذي به حياتها ونماؤها ، بل لا أنكر ان الجرائد اليومية أعم تأثيرا منه في ذلك ، ناهيك بنشرها لاسماء المتبرعين بما قل أو كثر مع الحمد والثناء ، ولو انها جعلت الدعوة الى ذلك مذهبها تبعا ومشرقا ، مورودا لكان النفع اعظم ، ولكن شغلها السياسة عن ذلك وهو انفع لهم في سياستهم

فهل للجرائد العثمانية ان تعتبر بهذا فتجعل الدعوة الى التربية والتعليم دينها ،

والحث على التبرع لذلك وتأسيس الجمعيات لاجله مذهبها الذي توجه الى نشره  
 جل عنائها ؟ فاذا كان للجرائد المصرية بعض العذر في جعل جل همها في السياسة  
 فان جرائد سورية لا نصيب لها من هذا العذر ، لانه ليس في بلادها سلطان متعارضتان  
 احدهما اجنبية يدها الحل والعقد بالفعل ، والاخرى رسمية لها الاسم ومالا يمارض  
 سياسة الاولى من الفعل . على اننا قد نهبنا اصحاب الجرائد السورية الى تقصير  
 الجرائد المصرية في الدعوة الى التربية والتعليم على الوجه الذي هو ارجى  
 لتكوين الامة وجعلها امة عزيزة مستقلة في نفسها استقلالاً يفضي الى استقلالها في  
 احكامها وسياستها

هذا ؛ وأما المثال لضرر الجرائد المصرية فهو طريق انتقادها ولاسيما للحكومة ، فقد  
 سلك اكثرها فيه مسلكاً سقطت هبة الحكومة من النفوس بعد ما كان لها من هياكل  
 العظمة في كل خيال ، وشعور الخشية والبأس في كل قلب ، فوثبت الجرائد بالشعب  
 المصري من طرف الى طرف ، من غير ان تمر به على الوسط او ما يقرب من الوسط .  
 ذلك المسلك هو اتهام الحكومة بمشايعة الانكليز على ما يريدون من سوء  
 بالبلاد ، فكان اولئك الكتاب ينحون بقدمهم وطعنهم على الوزارة « مجلس النظارة »  
 في الجملة وعلى رئيسها وافرادها وعلى المديرين وغيرهم من رؤساء الاعمال في  
 التفصيل ، فذلك الانتقاد او الطعن كان الفرض منه تأييد سياستهم في مقاومة الاحتلال  
 والتشفي من الانكليز وبيان ان الامر كله في ايديهم وتبعته عليهم ، وان النظارة وسائر  
 الموظفين المصريين آلات صماء ، تحركها هذه الايدي كما تشاء ، ولكن فيما يضر البلاد  
 ولا ينفعها وفيما يسلب السلطة الشرعية من أميرها ، وهو الذي يريد لها الخير لولا  
 انه عاجز عنه . وكان يقوم في وجه هذه الجرائد الكثيرة جريدة أو جريدتان أو  
 ثلاث تندد بالامير وبطاقته ، وتلمز ذلك المقام بما ينقض من قدره — فبذلك كله زالت  
 هبة الامير وحكومته الرسمية من النفوس ، فتجراً الاشقياء على السلب والنهب ،  
 واهلاك الحرث والنسل ، وكثر الجنايات في الارياف حتى ان الحكومة لاتزال في  
 حيرة من حفظ الامن الى هذا اليوم

نم انه قد استقر في اذهان جميع المصريين ان الامر كله للانكليز ، وانهم

يستطيعون ان يفعلوا ما أرادوا من حيث لا تستطيع الحكومة المصرية من دونهم شيئاً ، ولكنهم علموا مع هذا أن الانكليز لا يحفلون بالمسائل الجزئية التي تتعلق بافراد الاهالي وانما يكون الامر فيها الى الحكومة المصرية تنظر فيها بحسب القوانين ، فلا يستطيع المأمور ولا المدير ولا رئيس النيابة ( المدعي العمومي ) ولا القاضي ان يعاقب جانياً الا اذا ثبتت جنايته في المحكمة ، وقلاً يقدم الجناة على عملهم الا وهم آمنون من ثبوته عليهم ؛ فاختلال الامن في القطر المصري نشأ من سقوط هيئة الحكومة من نفوس العامة ، والتطرف في الحرية والانتقال من حكومة استبدادية عرفية ، الى حكومة قانونية حرفية ، اي يجري فيها الحكم على ظواهر الفاظ القانون من غير تطبيق على المصلحة العامة التي وضع لاجلها القانون . وما كان لاكثر الجرائد من عمل في ذلك الا ما ذكرناه ، فما كان من خطأ يقع كانوا يحملونه على سوء النية من الحكومة ، وما كان من صواب يسكتون عنه او يحملونه على غير محله ، حتى كانوا ربما يطعنون في أنفع الاعمال كانشاء الخزان في اسوان — فلهذا ولغيره من الخطأ الذي لا يتسع هذا المقال لشرحه كان الامتاذ الامام يقول « جرائدنا احدى بلايانا »

فيجب ان تعتبر الجرائد السورية بخطأ الجرائد المصرية التي سبقتها في الاستقلال والحرية كما تعتبر بصوابها ، فكما يجب عليها ان تتخذها مذاهب في الاصلاح الاجتماعي لا تستلها عنه السياسة يجب عليها أن تتخذها اسلوباً حكيماً في انتقاد الحكومة يرحي نفعه ولا يخشى ضرره ، ويجمع بين حفظ هيئتها في نفوس العامة من حيث هي امينة على مصالحها ومنفذة لشرعيتها وقوانينها التي اقرها نوابها ووكلاؤها ، وبين تكريم الامة واعلاء شأنها وغرس مبادئ الحكم الذاتي في نفوسها .

#### كيف تنتقد الحكومة

تنتقد اعمال الحكومة لفرضين شريطين : أحدهما وهو الاصل صيانة الحقوق وحمل الحكم على العدل واداء الأمانة بالتزام الشريعة وتطبيق القانون على المصلحة العامة . وثانيهما عرضي تمس اليه حاجة الامة أو ضرورتها في مثل الطور الذي نحن فيه الآن في بلاد الدولة عامة والقطر المصري خاصة ، وهو بث مبادئ الحكم الذاتي في نفوس الامة ( أي حكم نفسها بنفسها )

اما الأول فطريقته ان يبحث الكتاب عن الاعمال والاحكام ، ويبنون ما يجب بيانه في انطباقها على الشرع والقوانين وعدمه من غير بدء ولا استعلاء ولا طعن يسقط المهابة وينذهب باحترام الحكومة من نفوس العامة . وانما نفي بالاعمال اعمال الحكومة دون الاعمال الشخصية التي لا دخل لها ولا تأثير في المصالح العامة .

ومن كان مخلصا في انتقاده يتحرى الحق فيه ، فاذا ظهر له انه اخطأ فيما كتبه رجع عنه رجوعا صريحا وبين سبب خطاه الاول ومشرق انبلاج الصواب له وبذلك يكون صكلامه مؤثرا في القلوب ذا سلطان على النفوس فيقدره قدره الحاكم ، فاذا لم يرجع به المسي ، عن غير آخذه رؤساؤه على سوء فعله

ومن آيات الانحلاص ان يسعى مريد الانتقاد ان تيسر له كأن يراجع الحاكم فيما يرى انه يسيء أو يجور فيه ، فان تم له ذلك والالجا الى الانتقاد

وينبغي ان يبدأ بالرمز والتلويح ، ثم يترقى في سلالم التصريح ، فاذا استقام الجائر ، وعدل الظالم ، وجب ان يقف الناقد عند الدرجة التي ارتقى اليها في نقده ثم يثني على العمل الذي يستحق الثناء

ومما يتحتم مراعاته ان تكون الفقرة التي ينتقد بها القضاة ورؤساء الادارة بحيث يفهمها الخاصة دون العامة ، كأن تورد بضروب من المجاز والاستعارة وتستعمل فيها الالفاظ الغريبة لئلا تزول مهابة الحكومة من نفوس العوام وتقل ثقتهم بالقضاء ويعتقدوا انه لا سبيل الى قضاء مصالحهم الا بالرشوة ، ويطمع المبطون منهم بهضم الحقوق ويضري الاشقياء ، بالتعدي على الضعفاء ، اعتمادا على ضعف الحكام أو ظلمهم وإنما يجب مراعاة ما ذكر في انتقاد من يسيء مستخفيا ، واما من يجهر بالسوء ويعرف عنه الظلم فأولئك هم الذين لا تحفظ لهم حرمة ، ولا ترقب فيهم ذممة ، فيجبر الكتاب بانتقادهم ، ويحرضون الامة على الشكوى منهم ، اذا لم يبادر رؤساؤهم والمتشئون عليهم الى النظر في أمرهم ، ولتكن الشكوى الى المجالس العمومية في الولايات ثم الى مجلس المبعوثان في الاستانة بعد مراعاة ما اشترطه القانون الاساسي في ذلك اما الطعن في الحكومة على الاطلاق فضرره عظيم جدا في مثل بلادنا ولا سيما

في أول العهد بالانقلاب كهذا الزمن . مثال ذلك طعن المتهمين أو الرجعيين ( على الخلاف بين كتاب العرب وكتاب الترك في لقبهم ) في حكومة الشورى الحاضرة من حيث شكلها والاستدلال على ذلك بالخلل والفساد الذي أظهرته الحرية في الأمة والحكومة جميعا بزعمهم ، وما هو إلا من رزايا الحكومة السابقة التي يتعذر تطهير الأرض من تنبها في بضعة شهور أو بضع سنين ومن أمثله استبطاء كثير من المهين للحكومة الحاضرة لأعمال مجلس الأمة وإظهارهم قلة الثقة به وشكهم في أنفسهم وتشكيكهم للناس في قدرته على القيام بما عهد إليه من إصلاح حال الدولة ، وترقية شؤون الأمة ، وما ذلك إلا لجهلهم بحاله وبحال الحكومة التي ينظر في أمر إصلاحها

ان مثل مبعوثينا ونوابنا في مجلسهم كمثل مهندس كلف وضع رسم أو رسوم لبناء بلد كسيني « لا مسينا كما تضبطه الجرائد » قد دمرته الزلازل وان يستحضر البنائين لإعادة بناءه على أحسن مما كان عليه ، ويراقب عملهم الى ان يتم ثم يكون أمينا عليه حافظا له فأراد ان يشرع في العمل فوجد معظم اقتاض البلد متفودة قد تلف بعضها وسرق بعض ولم يجد من البنائين المهرة والصناع والتجارين عندها كافيًا للاسراع في المهارة !! فهل يلام المهندس ويرسى بالتقصير وحده وينسى ذلك الزلزال الذي دمر البلد وأولئك الاصوص الأدياء الذين كانوا يتهبون اقتاضه وما يهيا لبنائه !!؟

ألا ان عنبر مبعوثينا أظهر من عنبر ذلك المهندس ، فان زلزال الاستبداد قد توالى على المملكة العمانية من زهاء ثلاثة اجيال ، وقد اشتد في عهدنا هذا من أول هذا القرن الهجري حتى كاد يجهل المملكة أثرا بعد عين . وقد كان أكثر رجال حكومتنا في ذلك الدور كأولئك التحوت الذين اقترصوا زلزال ( مسيني ) فسارعوا الى نهب كل ما وصلت اليه أيديهم الاثيمة من أموال المالكين والمشرفين على الهلاك فإذا عسى ان يفعل نوابنا في أيام أو شهور ؟

قال أمامي بعض هؤلاء المتقدين الطيبة قلوبهم النائمة عقولهم أوالقليل اختبارهم : ان بعض المبعوثين يسأل في المجلس أسئلة سخيفة تدل على ان مجلسنا في سن

الطفولية ! قلت هل كان فيها أسخف من سؤال بعض نواب الانكليز في مجلسهم الذي هو أعلى وأرق مجلس نيابي في الأرض عن الكنف ( المراحیض ) في القاهرة وكونها قليلة أو غير موجودة في الاحياء الوطنية !

ومن أمثلة الانتقاد المطلق في الحكومة الحاضرة ما يلجج به الناس من جميع الطبقات في جميع البلاد من قصورها في حفظ الأمن وارسالها حبال الأشقياء على غواربهم ، وهذا الانتقاد واقع ماله من دافع لظهور موجبه لكل أحد ، وهو هو علة الانتقاد الذي ذكر قبله ، ولا مراً كان كلام الجرائد فيه دون كلام الناس في أنديتهم وسارهم ويونهم وسائر مجامعهم وفي الطرق والأسواق !

وإذا طال العهد على هذا الأهل فأنتي أخشى ان يتعاقم امره ، ويستشري شره ، وقد كلمت فيه والي بيروت قبلاً « والي سورية الآن » ووالي بيروت الآن والمدعي العمومي لولاية بيروت ومنتصرف طرابلس فرأيتهم ينتظرون أول السنة المالية التي قربت خطواتها لإصلاح حال الشخنة والشرطة والدخول على حفظ الأمن من باب ان عذر الولاية والمتصرفين في التصدير في حفظ الأمن محصور في ظنهم انه لا يمكن بطريقة قانونية لا استبداد فيها ولا ظلم الا بعد تنظيم الشرطة وایجاد قوة عسكرية كافية لتلافي ما ربما يحدث من الثورات الداخلية ، وهو عذر مبني على عدم اختبار حال البلاد في مثل ولاية بيروت فقاموها على مثل ولاية الموصل وعلى حوران من ولاية سورية ، ويعسر علينا إقناعهم بان هذه البلاد لم تصل الى هذه الدرجة من الشر والفساد ، وانه لا يوجد فيها احد من الأشقياء يفكر في مقاومة الحكومة قط ، وان اي وال أو متصرف أخذ بالحزم يسهل عليه ان يحفظ الأمن . على ان من يفتن منهم بذلك لا يتجرأ على الاقدام عليه وتحمل تبعته في عهد هذه الحكومة ولا سيما مع بقاء الاسلحة مستأجرة بالسلطة العليا ومقيدة لسلطة الولاية بله المتصرفين فمن دونهم ! اذا طال العهد على الحال التي نحن عليها - وما هو بالذي يطول ان شاء الله -

يتقوض بناء عهبة الحكومة من نفوس العامة فلا يبقى منه شيء ، وتصير البلاد فوضى ، ولو لا ان سلامة القلوب ومحاسن الاخلاق لا تزال ذات السلطان الغالب في بلادنا فكانت بضعة شهور كافية لانتشار الفوضى وطمع الأشقياء في الخروج على

الحكومة ولكن شيئا من ذلك لم يكن ولن يكون ان شاء الله تعالى  
ان الحكومة قادرة الآن على التنكيل بالاشقياء فكيف بها بمد التنظيم الذي  
اظننا زمانه وادركنا ابانه . وان ما حصل طبيعي في طور الانقلاب فما هو بالامر الغريب  
الذي يبيع للناس ولا للجرائد الطعن في الحكومة على الاطلاق  
اذا رأينا بمد استقرار الحكومة الجديدة واقامة النظام المتطر عجزا عن حفظ  
الامن في ناحية لسوء ادارة مديرها او في قضاء لجميل القاتل او في لواء لضف  
المتصرف او في ولاية لمة في الوالي . فانا نسئ لدى مرجع كل واحد من هؤلاء  
لاستبداله ، اذا عوزنا اصلاح حاله ، ولا نطعن في الحكومة طعنا مطلقا يذهب بثقة  
الامة بها ، ولا نتهمها بالخيانة والفساد ، ولا نرميها بالسجز والضعف ، فان ذلك كله  
نسوء عاقبته على كونه لا يمكن أن يكون صحيحا على اطلاقه

حسبنا هذه الكلمات في بيان الفرض الاول من غرضي الانتقاد الصحيحين  
فان المخاطب بها هم الكتاب الالاء والليب تكفيه الاشارة

واما الفرض الثاني من ذينك الفرضين وهو تقوية روح الحكم الذاتي في  
الامة فقد يحتاج اليه في البلاد المصرية اكثر مما يحتاج اليه في البلاد السورية ، لمكان  
الظنة في استئثار الانكليز بالسلطة وجعل المصريين الآن في أيديهم . ومع ذلك  
نرى الجرائد المصرية قد قصرت فيما يجب عليها من الرمي الى غرض نفوذ الامة  
فكان معظم نضالها أو جميعه دون نفوذ الامير نفسه ، أي لتقرير الحكومة الشخصية  
والانتقال من استبداد أجنبي محدود إلى استبداد شخصي وطني لا حد له . الا انه  
قد كثر خوض هذه الجرائد في هذه السنين الاخيرة في طلب المجلس النيابي لصر  
وكون ذلك موقفا لرغبة الامير في رأي بعضها . ولكن الصحيفة المصرية التي  
اتخذت تقوية سلطة الامة نفسها مذهبها تراعيه في انتقادها على الحكومة هي (الجريدة)  
التي أسسها جماعة من الرجاء وأهل الرأي تنفيذا لما كان دعاهم اليه الاستاذ الامام  
في آخر حياته . ويعلم الله ان هذا ما كنت اقترحه عليه من بضع سنين حتى اتني  
كنت قد اخترت له المحررين ووضعت له الميزانية بعد المذاكرة الطويلة معه في  
المذهب السياسي — وهو سلطة الامة وفي المنهاج الاجتماعي الأدبي وجعله في

انتقاد الاخلاق والمادات . فهل للجرائد السورية ان تفكر في هذا وتقدمه حتى قدومه ؟  
ان الجرائد العثمانية كلها تحتاج الى انتقاد الحكومة فيما يختص بسلطة الامة  
عند وضع بعض القوانين التي تهوي سيطرة الحاكم وتضع العثرات في سبيل الامة  
كقانون المطبوعات وقانون الجزاء ( العقوبات ) وقانون المعارف ولوائحها ونظام  
مدارسها ، بل يجب ان تنقد مجلس الامة اذا لم يجعل تنقيح القانون الاساسي مقبدا  
للحكم الشخصي ، مطلقا لحكم الشورى من تلك القيود المعروفة ، واذا نازعت الحكومة  
فيها تهوي به سلطة الامة وجب على الجرائد ان تحمل عليها حملة شعواء ، وان لا  
ترضي اقلها بما دون الطعنة النجلاء .

كذلك يجب على الجرائد في كل ولاية ان تنقد الولاة اذا هم حاولوا الاستبداد  
في امر المجالس العمومية ومجالس الادارة او اظهروا التعصب لجنسهم كتعصب  
التركي للترك والعربي للعرب فان العصبية الجنسية من الحكام تضعف الجامعة  
العثمانية وتحدث فيها الاحداث والمفاسد

ولا يجوز بحال من الاحوال ان تسهم الحكومة في جعلها بهضم حقوق الامة  
وكراهة حكمها الذي هو حكم الشورى ، وان كان الكيرون من الوجهاء والرؤساء  
السابقين قد قل انتفاعهم وتقص ما لهم وجاههم في عهد الحكومة الحاضرة ، فهم يحنون  
الى الاستبداد ويتمنون الرجوع اليه حتى صارت جرائد الاستانة تسميهم الرجعيين .  
فمن بقي في الحكومة من هؤلاء ومن يدخل فيها على عهد الدستور للجهل بحالهم  
او الحاجة اليهم على عوجهم لا يألون جهدا في الاستبداد اذا وجدوا منفذا من  
المنافذ ، وأمنوا المراقب والمواخذ

فمن اقدس وظائف الجرائد وواجباتها ان تنبذ عوارهم ، وتعلم انظارهم ، وتكتب  
انصارهم ، مع مراعاة ما اشرنا اليه من الحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتي احسن  
كما ارشدنا الذكر الحكيم . وليكن الاخلاص رائدنا ، وإيثار المصلحة العامة غايتنا ،  
فلا شيء ارفع وأرفع من العمل بخير الناس ، ولا مرشد الى ذلك اهدى من الاخلاص .